وزير الزراعة العراقي: إجراءات لتسهيل دخول البضائع السورية إلى العراق

عرنوس يبحث مع وزير الزراعة العراقي سبل تعزيز صيغ التعاون الثنائي بين البلدين

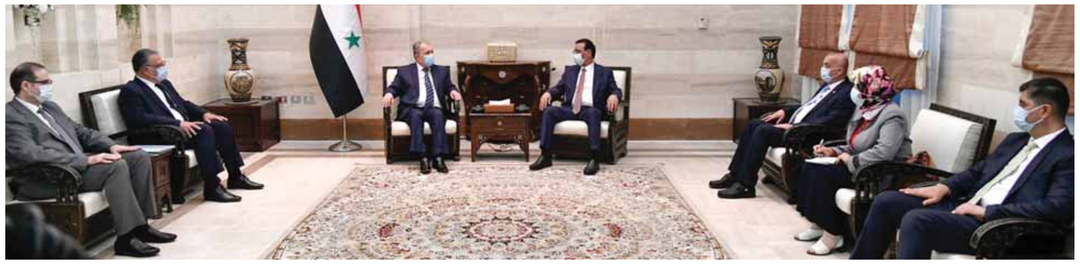

الوطن

بحث رئيس مجلس الوزراء المهندس حسين عرنوس أمس مع وزير الزراعة العراقي المهندس محمد كريم الخفاجي والوفد المرافق له سبل تفعيل وتعزيز صيغ التعاون الثنائي بين البلدين الشقيقين واتخاذ الخطوات العملية اللازمة لمزيد من التنسيق المشترك في مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني وإنشاء شركات مشتركة متخصصة بالتصنيع الزراعي والنقل البري، إضافة إلى التنسيق فيما يتعلق بموضوع الأمن المائي للبلدين بما يحفظ حقوقهما وفق القوانين الدولية.

كما تناولت المباحثات إيجاد السبل الكفيلة لتبادل البضائع والسلع وتسهيل حركة نقلها لتأمين احتياجات السوقين السورية والعراقية من مختلف المواد، والتعاون في مجال البحث العلمي لتطوير الزراعة في البلدين واختيار زراعات مناسبة لمواجهة التغيرات المناخية والاحتباس الحراري بالتنسيق والتعاون مع «اكساد»، كذلك تفعيل الزيارات المتبادلة للمختصين لدفع التعاون الثنائي إلى الأمام على الصعد كافة.

وأكد رئيس مجلس الوزراء استعداد الحكومة السورية ورغبتها في توسيع وتطوير مجالات التعاون المشترك مع العراق الشقيق في شتى المجالات ولاسيما التجارة البينية ومقايضة السلع والمواد والمنتجات الإستراتيجية والنقل البري والاستثمار وإنشاء شركات مشتركة في مجال الإنتاج والتسويق الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وتبادل الخبرات في مجالات البحث العلمي الزراعي للوصول إلى الاكتفاء الذاتي وتحقيق الأمن الغذائي.

وقال المهندس عرنوس: «إن العلاقات التاريخية والقواسم المشتركة بين الشعبين السوري والعراقي تحتم علينا العمل لاستثمارها في تحقيق المصلحة المشتركة، والعمل على ترجمة مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بين وزارتي الزراعة في البلدين على أرض الواقع من خلال إجراءات ملموسة تصب في مصلحة الجانبين، والبحث عن آفاق جديدة للتعاون والوصول إلى نوع من التكامل بين الاقتصادين».

من جهته وزير الزراعة العراقي أكد ضرورة استثمار ما يربط البلدين لما فيه مصلحة الشعبين الشقيقين والعمل على توسيع آفاق التعاون والانطلاق بخطوات جديدة بهدف تحقيق الأمن الغذائي في البلدين، مشيراً إلى أنه ستتم ترجمة التفاهمات مع الجانب السوري على أرض الواقع من خلال مسارات متعددة منها تسهيل دخول المنتجات السورية التي تحتاجها الأسواق العراقية.

حضر اللقاء وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس محمد حسان قطنا والأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء الدكتور قيس خضر، والمدير العام لمنظمة المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة «أكساد» الدكتور نصر الدين العبيد ورئيس لجنة الزراعة والموارد المائية في مجلس الشعب محمد كردوش.

جزماتي لـ«الوطن»:

توقعات بانخفاض أسعار الذهب محلياً في ظل تراجع السعر العالمي

علي محمود سليمان

صرح رئيس جمعية الصاغة وصنع المجوهرات في دمشق غسان جزماتي لـ«الوطن» بأن هناك إمكانية لانخفاض أسعار الذهب محلياً في الفترة القادمة في حال استمر التحسن في سعر الأونصة الذهبية العالمية والتي انخفض سعرها بقرابة ١٠٠ دولار مؤخراً، حيث كانت بسعر ١٨٧٠ دولاراً في الأسبوع الماضي وسجلت سعراً بـ١٧٦٠ دولاراً مع بداية الأسبوع الحالي.

مضيفاً إن الذهب تأثر إيجاباً مع انحسار موجة فيروس كورونا عالمياً وعودة الشركات العالمية للنشاط التدريجي وهو ما أدى لانخفاض أسعاره العالمية وما هو سينعكس إيجاباً على السعر المحلي في حال استمرت الظروف المواتية لذلك.

وبالنسبة للتسعيرة المحلية فقد استمر الثبات السعري وبقي سعر غرام الذهب عيار /٢١/ بـ١٥٦ ألفاً للمبيع وسعر ١٥٥٥٠٠ للشراء، وسعر غرام الذهب عيار /١٨/ بـ١٣٣٧١٤ ليرة سورية للمبيع وبسعر ١٣٣٢١٤ ليرة سورية للشراء.

وحول حركة المبيع بيّن جزماتي أنها متوسطة للفترة الحالية وأفضل من الفترة السابقة، مع وجود التزام تام من كل محال بيع الذهب والصياغة بالتسعيرة الرسمية والمحددة من جمعية الصاغة بعد أن حدثت عدة محاولات في فترات سابقة لتلاعب البعض بالتسعيرة ولكن من دون جدوى، بينما تلقت الجمعية عدداً من الشكاوى حول أجرة الصياغة من بعض المحال وتمت معالجة الشكوى بالتواصل مع الصائغ لتخفيض أجرة الصياغة وكان هناك تجاوب من جميع الصاغة وفي حال عدم التعاون يتم إحالة الشكوى إلى مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك لتنظيم الضبط القانوني بحق الصائغ المخالف.

ولفت جزماتي إلى أن حالات التلاعب والغش بالذهب إن كان في العيارات أم الدمغة والختم قد أصبحت شبه معدومة في ظل تنامي الوعي لدى المواطنين والتزام الباعة والصاغة بتعليمات الجمعية، ومنذ فترة طويلة لم يتم تسجيل أي حالة تلاعب.

وبما يتعلق بالذهب الخام الذي يدخل للبلد لفت جزماتي إلى أن هناك بعض الكميات القليلة التي دخلت قادمة من دبي عن طريق لبنان، ولكن حالياً هناك تفاؤل بعودة إدخال كميات جيدة من الذهب الخام بعد عودة حركة الطيران بين سورية والإمارات التي تسهل وتخفض من تكلفة إدخال الذهب الخام.

وفي سياق آخر أشار جزماتي إلى أن حركة إدخال الذهب الكسر من القامشلي والمنطقة الشرقية مستمرة بإجمالي يبلغ ٤٠ كيلو غرام ذهب كسر كل أسبوعين يتم إرسال ذهب مشغول بدلاً منهم، مع العلم أن الفترة الحالية تعتبر موسماً جيداً للصاغة لأنه موسم الحصاد الذي يشهد عادة قيام الفلاحين بتحويل أثمان محصولهم إلى ذهب، ولكن صعوبات التنقل والسفر في المنطقة الشرقية أدت لانخفاض حركة الذهب معها.

القطاع الخاص في سورية متمكن

وزير الصناعة العراقي يدعو من حلب إلى تشكيل «إقليم صناعي موحد» يضم إلى جانب سورية والعراق مصر والأردن

خالد زنكلو

دعا وزير الصناعة والمعادن العراقي منهل عزيز الخباز خلال لقائه الصناعيين في مقر غرفة صناعة حلب أمس إلى تشكيل «إقليم صناعي موحد» بين سورية والعراق فيه مصلحة البلدين ويمكن أن تشارك فيه دول مجاورة أخرى.

وتمنى الخباز البدء بالتفكير «بإيجاد ما نسميه إقليماً صناعياً موحداً يمكن أن تشارك فيه مصر والأردن ودول قريبة أخرى لتبادل الأفكار والخبرات وتطوير المصانع، فمن مصلحة وحق سورية تطوير معاملها والبحث عن مصالحها في الأسواق المجاورة، وكذلك من حق العراق البحث عن مصالحه في الجوار ومصالحه داخل بلاده».

كما تمنى أن يتكامل البلدان سورية والعراق، خصوصاً في مجال الصناعة «وخير دليل وجودكم هنا واهتمامكم في مجال تطوير الصناعة بين البلدين، في حلب العقل الأساسي للصناعة في سورية وخيراتها كبيرة جداً، ويمكننا أن نكون لاعبين اقتصاديين في القطاع الصناعي في المنطقة».

وقال: « لنكن عمليين، ونتحدث بمنطقة الصناعة والتجارة للوصول إلى اقتصاد قوي وسليم قادر على الوصول بالمجتمعات والدول إلى أفضل ما يكون اقتصادياً وسياسياً، نركز على الإمكانيات المتاحة لزيادة التبادل التجاري وتوطيد الصناعة بين البلدين».

وأشار إلى أنه دخلت تقنيات صناعية جديدة خلال السنوات الخمس الأخيرة «ونحن بحاجة إليها لنبحث بركب التقدم في العالم لتحقيق كفاءة الإنتاج، لأن حجم تطلعاتنا كبير جداً وسنعمل ضمن المتاح والممكن، وما زالت هناك عناصر إرادة وأمل وحسن الاختيار والتحقيق للتفكير في المستقبل بأن نقيم مشروعاً إقليمياً صناعياً موحداً في المنطقة تشارك فيه مجموعات الدول المجاورة».

وأضاف: «لنترك السياسة لأهل السياسة، ولنعمل في مجال تحقيق الإدارة والكفاءة للمعامل لتحاكي القوى المجاورة لنا في تركيا والخليج العربي وإيران، فنحن محاطون بقوى صناعية كبيرة، ولنترك التفاصيل للمستشارين والمديرين العاملين والصناعيين».

وزير الصناعة السوري زياد صباغ، بيّن خلال اللقاء الذي حضره محافظ حلب حسين دياب، أن الهدف من الزيارة تمتين وتطبيع العلاقات بين البلدين بما يخدم ويطور العلاقات بين البلدين والقطاع الصناعي الذي هو من أهم قطاعات العمل المشترك، حيثنا إلى هنا لتبادل الخبرات والصناعات والبضائع وهو هاجس لكلا البلدين، نسعى لتحقيقه من خلالك ومن خلال اتحاد الغرف.

ودخل وزير الصناعة العراقي في نقاشات ولقاءات ثنائية جادة مع الصناعيين.

واستهل رئيس غرفة صناعة حلب فارس الشهابي اللقاء بالترحيب بوزير الصناعة والمعادن العراقي والوفد المرافق له، وقال: « لا تنظر إلى أشقائنا العراقيين بأنهم أجانب أو عرب بل أشقاء، فالموصل توأم حلب عبر التاريخ، وصناعيونا صمدوا في وجه الإرهاب وروموا منشآتهم، والعمق الإستراتيجي لنا هو العراق ويجب أن تكون سورية والعراق قوتين اقتصاديتين وقوة إقليمية تواجه التكتلات الاقتصادية».

بعدها استمع الوزير العراقي إلى طروحات الصناعيين، حيث سأل أحدهم عن حال القطاع الصناعي العراقي راهناً، فأوضح الوزير أن العراق كان يحوي منشآت صناعية كبيرة جداً تصدر إلى الخارج أقمشة ومواد غذائية ولديه ثروة معدنية كبيرة من فوسفات وسيليكات وغيرها «فدمرت بعض المصانع بسبب الحرب وعطل قسم منها بسبب تقادمها وعدم قدرتها على الإيفاء بالجودة الاقتصادية، فعملنا على تحديث خطوط الإنتاج لتنافس إقليمياً، وهناك معامل ما زالت تعمل بقوة في العراق بدعم من الحكومة».

ولفت إلى أنه «هناك حلقات أساسية فيها ضعف من صناعة الأدوية البشرية التي تغطي بين ١٠ و١٢ بالمئة من حاجة العراق والباقي نستورده بأسعار كبيرة، ومن حق العراق أن تكون له معامل أدوية تغطي حاجته، خصوصاً من الأدوية المزمنة والسرطانية، والدولة تركز جهودها خدمياً وتسعى لتركيز جهودها لإصلاح هذا الموضوع، ونحن بحاجة إلى اللقاحات والأدوية البيطرية والمبيدات الحشرية والجلود نصف المصنعة، ولنعمل على إعمار بعض مصانع الجلود ومصانع الورق».

وأكد نقل طلبات الصناعيين والتجار السوريين إلى المسؤولين العراقيين لتسهيل المعاملات التجارية والتعبئة الجمركية وإجراءات النقل لوضع آليات وحلول مستقبلية لها «ويمكن إجراء مسوحات عن الصناعات المتوافرة في العراق لنقلها إلى سورية وبالعكس، بغية تأسيس شراكة بين البلدين»، وأكد أن القطاع الخاص في سورية «متمكن، وله حرية الحركة ويمكنه القيام بعملية مزج مع الصناعيين العراقيين»، ووعد بمعالجة مشكلة تأخر تأشيرة الدخول إلى العراق مباشرة للتجار والصناعيين السوريين المشاركين في معرض «صنع في سورية» الذي سيقام في بغداد في ٨ الشهر المقبل بعد وصول معظم البضائع إلى بغداد، بعد طرح المشكلة من عضو مجلس إدارة غرفة تجارة حلب علي تركماني.

وقدم زياد أوبري، مالك معمل أوبري للصناعات الدوائية، مداخلة ذكر فيها أن الصناعة الدوائية السورية متطورة من حيث الجودة والكم، وخصوصاً في حلب «وتعد العراق من أهم الجهات التصديرية بالنسبة لنا التي نصدر إليها ٧٠ بالمئة من صادراتنا، لكن بسبب الحرب انقطع الدواء السوري عن العراق وخرجنا من سوقه، وهناك مشاكل منها صعوبات الحصول على التأشيرة وإجراءات تسجيل الدواء السوري، علماً أن المعامل السورية جميعاً وأصنافها الدوائية مسجلة في العراق».

من جهته، طالب حسين بانجكي (صاحب معمل ورق) بتخصيص لجان مشتركة لديها ديناميكية لتأهيل معامل الورق بين البلدين بما يعود بالمنفعة على البلدين.

ودعا أحد الصناعيين إلى تخفيض قيمة التأشيرة العراقية للسائقين السوريين والتي تبلغ ٤٠٠ دولار ومنحهم ٤٨ ساعة للدخول والخروج من دون رسوم تأشيرة.

بعدها زار وزيرا الصناعة السوري والعراقي والوفد المرافق لهما مدينة الشيخ نجار الصناعية، التي بدأ فيها عمل بعض المنشآت الصناعية المهمة التي توفر فرص عمل لأعداد كبيرة من العمال، وأثنى الوزير العراقي على تطور الصناعة السورية، والحلبية منها بشكل خاص.

> ٧٠ بالمئة من صادرات الأدوية السورية إلى العراق

١٣٠ براداً محملاً بالخضر والفواكه يومياً إلى دول الخليج والعراق والمصدرون يطمحون لـ٢٥٠ براداً باليوم

رامز محفوظ

كشف نائب رئيس لجنة التصدير في اتحاد غرف التجارة السورية فايز قسومة أنه خلال الفترة الماضية كان يعبر نحو ٧٠ براداً يومياً محملة بالخضر والفواكه معبر جابر الحدودي وقسم من هذه البرادات يذهب إلى مصر وقسم آخر إلى السودان والمتبقي إلى السعودية وأحياناً يذهب جزء إلى الأردن.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن قسومة أنه بداية الأسبوع الماضي أصبح هناك تأخير بدخول البرادات عبر المعبر وانخفض عدد البرادات التي تدخل المعبر ووصل لحدود ٣٠ براداً يومياً، الأمر الذي أدى إلى تراكم وازدياد في عدد البرادات التي لم يسمح لها بعبور المعبر ووصل عدد البرادات التي لم يسمح لها بالدخول نحو ٤٠٠ براد، الأمر الذي قد يعرض الخضر والفواكه في البرادات للتلف في حال طال الانتظار.

ولفت إلى أنه بهدف تلافي حدوث تلف في الخضر والفواكه وبالتالي تحمل المصدرين خسائر كبيرة سارعت لجنة التصدير للبحث عن حل لهذه المشكلة واتصلت بوزير الزراعة الذي تجاوب بسرعة ووعد بأنه سيتواصل مع وزير الزراعة الأردني، كما تواصلت لجنة التصدير مع وزير الاقتصاد الذي وعد بدوره بالمساعدة وإيجاد حل سريع لهذه المشكلة.

وأوضح قسومة أنه تواصل كذلك مع مكتب رئيس مجلس الوزراء وتم وضعه بصورة ما يجري، لافتاً إلى أن رئيس مجلس الوزراء تحرك بسرعة وكان متجاوباً بهذا الخصوص.

وأشار إلى أن وزير الاقتصاد اتصل يوم الثلاثاء الماضي بلجنة التصدير وأكد أنه تم حل هذا الموضوع وعادت حركة التصدير عبر المعبر لطبيعتها الاعتيادية ومن ثم تم التواصل مع المصدرين الذين أكدوا أن ٨٠ براداً من البرادات الموجودة في الانتظار عبرت المعبر وعادت حركة العبور لطبيعتها.

وأكد أنه في حال تأخر براد محمل بالخضر والفواكه في عبور المعبر وأطفأ تبريد البراد نتيجة نقص في المازوت تتلف البضاعة الموجودة في البراد، مبيناً بأن التكلفة التقديرية للبضاعة المحملة بالبراد من خضر وفواكه قد تتجاوز أكثر من خمسين مليون ليرة حالياً وهذا المبلغ قد يخسره المصدر في حال تعرض بضاعته للتلف.

وعن حركة الصادرات اليومية من الخضر والفواكه عبر المعابر الحدودية خلال الفترة الحالية بيّن قسومة أننا حالياً نصدر نحو ١٣٠ براداً يومياً إلى دول الخليج والعراق ونسعى خلال الفترة القادمة أن نصل إلى الرقم القديم الذي كنا نصدره يومياً قبل الأزمة وهو ٢٥٠ براداً سعتها نحو ٦ آلاف طن من الخضر والفواكه.

وبين قسومة أننا إذا لم نصل خلال شهر آب القادم لتصدير ٢٥٠ براداً يومياً من المؤكد سنصل لرقم تصديري يومي يقارب ١٧٥ براداً وحتماً بداية العام القادم سنصل إلى الرقم التصديري الذي كنا نصدره قبل الأزمة وهو ٢٥٠ براداً يومياً.

وأشار قسومة إلى أن ما يصدر حالياً من الخضر (بندورة وبطاطا فقط) والباقي فواكه مثل المشمش والكرز والخوخ والبطيخ الأصفر.

وعن المشاكل التي تحصل بالنسبة لتصدير الخضر والفواكه لفت قسومة إلى وجود مشاكل تحدث في ريف دمشق أبرزها عدم توافر المازوت والطاقة للبرادات الثابتة التي يتم وضع الخضر والفواكه المعدة للتصدير فيها، منوهاً إلى أنه سيذهب للقاء محافظ ريف دمشق من أجل حل هذه المشاكل بداية من مدينة دوما، لافتاً إلى أن تكلفة كيلو الفاكهة المعد للتصدير بحدود ٢٠٠٠ ليرة حالياً عدا سعره نتيجة عدم توافر الكهرباء.